

تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة
والإتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الجريمة
المنظمة عبر الوطنية

إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،
إذ أقلقه تزايد مستويات الأذى والعنف اللذين تسببهما التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية
في بعض مناطق العالم نتيجة لصنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والإتجار
بها بصورة غير مشروعة:

(أ) لاحظ أن الحدّ من صنع الأسلحة النارية والإتجار بها بصورة غير مشروعة
يمثّل أحد العناصر الرئيسية في الجهود الرامية إلى الحدّ من العنف الذي يصاحب أنشطة
الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية؛

(ب) لاحظ بقلق الانخفاض النسبي لعدد الدول الأطراف في بروتوكول مكافحة
صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والإتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل
لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛⁽¹⁾

(ج) أعرب عن اقتناعه بضرورة تدعيم التعاون الدولي على مكافحة صنع
الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والإتجار بها بصورة غير مشروعة؛

(د) حتّ الدول التي لم تفعل ذلك بعدّ على أن تنظر في الانضمام إلى
بروتوكول الأسلحة النارية، وعلى تنفيذ أحكامه؛

(هـ) حتّ الدول الأطراف في بروتوكول الأسلحة النارية على تعزيز تشريعاتها
الوطنية على نحو متّسق مع البروتوكول، وطلب إلى الأمانة أن تسهّل، حيثما أمكن لها
ذلك، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف التي تواجه صعوبات في تنفيذه؛

(و) شدّد على أن مجالات الأولوية في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بتنفيذ
بروتوكول الأسلحة النارية هي: (أ) حفظ السجلات عن الأسلحة النارية؛ و(ب) وسم
الأسلحة النارية؛ و(ج) تعطيلها؛ و(د) تحديد السلطات الوطنية المختصة، دون المساس
بأهمية تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف في مجالات أخرى مشمولة بالبروتوكول؛

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 2326، الرقم 39574.

- (ز) دعا الدول إلى النظر في اعتماد أو تعزيز تدابير شاملة وفعّالة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛
- (ح) شجّع الدول على أن تزوّد بعضها البعض بأقصى قدر ممكن من التعاون الدولي لتسهيل تعقّب الأسلحة النارية، فضلا عن التحقيق مع المتّجرين بالأسلحة النارية وملاحقتهم قضائيا، وفقا لقوانينها الوطنية؛
- (ط) طلب إلى الأمانة أن تستحدث أدوات للمساعدة التقنية بهدف مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ بروتوكول الأسلحة النارية؛
- (ي) طلب أيضا إلى الأمانة أن تُطلع المؤتمر على أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك التنسيق مع أمانات المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول الأسلحة النارية؛
- (ك) حثّ الدول الأطراف على النظر في مدى استصواب إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني ببروتوكول الأسلحة النارية.